الأمم المتحدة

A/C.2/68/L.17

الجمعية العامة

Distr.: Limited
28 October 2013
Arabic
Original: English

**الدورة الثامنة والستون**

**اللجنة الثانية**

البند ٢١ (أ) من جدول الأعمال

**العولمة والترابط: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط**

**فيجي*: مشروع قرار**

# دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى قراراتها ١٩٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٢٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢١٠/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٦٨/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢١٠/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط،

**وإذ تسلم** بالأهمية البالغة التي يكتسيها إيجاد نظام متعدد الأطراف يكون شفافاً وفعالاً يشمل الجميع من أجل التصدي على نحو أفضل للتحديات المعاصرة الملحة على الصعيد العالمي، واعترافاً منها بعالمية الأمم المتحدة، وإذ تعيد تأكيد التزاماتها بتدعيم فعالية منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها وتعزيزهما،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

291013 291013 13-53365 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

**وإذ تؤكد من جديد** دور الجمعية العامة وسلطتها في التصدي للمسائل التي تهم المجتمع الدولي على الصعيد العالمي، على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما في النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية وضمان الاتساق في السياسات المتعلقة بالمسائل الإنمائية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والترابط،

**وإذ تسلم** بأن الأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة، توفر منتدى عالميا متعدد الأطراف شاملا للجميع يضفي قيمة لا تضاهى على مناقشاتها وعلى قراراتها المتعلقة بالمسائل العالمية التي تهم المجتمع الدولي،

**وإذ تشير** إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ووثيقته الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[(١)]، وإلى جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإلى الوثائق الختامية لتلك المؤتمرات وعمليات متابعتها، ولا سيما المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض حالة تنفيذ توافق آراء مونتيري والمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية،

**وإذ تسلم** بأن النظام الدولي المتعدد الأطراف ينبغي أن يدعم التنمية المستدامة على وجه الاستعجال، ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي المنصف والشامل للجميع، وإيجاد فرص العمل، والجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق الاستدامة البيئية،

**وإذ تشدد** على أن العولمة أداة مفيدة للتنمية ينبغي أن تعم فائدتها جميع البلدان، وأنه ينبغي بذل أقصى الجهود من أجل إدماج البلدان النامية إدماجاً مجدياً في الاقتصاد العالمي عن طريق إيجاد بيئة دولية مواتية لسلع تلك البلدان وخدماتها،

**وإذ تسلم** بأن العولمة والترابط يعنيان ضمناً أن الأداء الاقتصادي لبلد ما يتأثر بصورة متزايدة بعوامل خارج حدوده الجغرافية، وأن تعظيم فوائد العولمة بطريقة منصفة أمر يتطلب تطوير سبل تعامل على المستويين العالمي والإقليمي، وأن الحاجة لا تزال قائمة لتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

---

(١) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

**وإذ تؤكد من جديد** تأييدها القوي للعولمة المنصفة والشاملة للجميع، وضرورة أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى تحقيق التنمية المستدامة، وإلى الحد من الفقر على وجه الخصوص، وعزمَها في هذا الصدد على جعل هدفي توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع، بما في ذلك للنساء والشباب، هدفاً أساسياً من أهداف السياسات الوطنية والدولية في هذا المجال ومن استراتيجيات التنمية الوطنية، بما فيها استراتيجيات القضاء على الفقر، وذلك في إطار الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

**وإذ تؤكد من جديد أيضاً** الالتزام بالقضاء على الفقر والجوع، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والرخاء الشامل للجميع على الصعيد العالمي، والتشجيع على تطوير القطاعات المنتجة في البلدان النامية لتمكينها من المشاركة بمزيد من الفعالية في عملية العولمة والاستفادة منها،

**وإذ تعرب عن بالغ القلق** من استمرار الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ولا سيما على التنمية، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي، على الرغم مما يُبذل من جهود كبيرة، لا يزال يمر بمرحلة حرجة محفوفة بمخاطر هبوط كبير، كاضطراب الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية على الصعيد العالمي، وارتفاع معدلات البطالة والمديونية في عدة بلدان من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، واتساع نطاق الضائقة المالية، الأمر الذي يهدد الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي ويجسد محدودية التقدم المحرز نحو الحفاظ على الطلب العالمي وإعادة التوازن إليه، وإذ تؤكد الحاجة إلى مواصلة التصدي لأوجه الضعف والاختلال في المنظومة، والحاجة الملحة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى إصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن،

**وإذ تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٢]،

١ - **تؤكد من جديد** ضرورة اتباع نُهُج متعددة الأطراف تكون شفافة وفعالة وشاملة للجميع لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، وتعيد في هذا الصدد تأكيد الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في الجهود المبذولة حالياً لإيجاد حلول مشتركة لهذه التحديات؛

٢ - **تسلم** بالحاجة إلى هيكل تجاري واقتصادي ومالي متعدد الأطراف يراعي اعتبارات التنمية المستدامة ويشجع عليها ويزيد من الاتساق والتنسيق من أجل تهيئة بيئة دولية مؤاتية تُيسر عمل الدول الأعضاء فيما يتعلق بالفقر وأوجه التفاوت البيئية؛

(٢) A/68/259.

٣ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى اضطلاع الأمم المتحدة بدور أساسي في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية والعمل على اتساق وتنسيق وتنفيذ الأهداف والإجراءات الإنمائية التي يتفق عليها المجتمع الدولي، وتؤكد من جديد التزامها بتعزيز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى من أجل دعم النمو الاقتصادي المطرد، ولا سيما في سياق خطة إنمائية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٤ - **تؤكد من جديد أيضاً** ضرورة توطيد الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، بهدف تهيئة بيئة عالمية تساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك التعجيل بالجهود الرامية إلى تحقيق وتنفيذ الالتزامات القائمة في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية على نحو تام؛

٥ - **تشدد** في هذا الصدد على الحاجة إلى تعزيز مساءلة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أمام الدول الأعضاء من أجل تعزيز الدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة في توطيد الشراكة العالمية من أجل التنمية؛

٦ - **تسلم** بأن توسيع نطاق السياسات والنهج الناجحة في تنفيذ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا بد أن يقترن بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، وتهيب في هذا الصدد بالدول الأعضاء أن تضاعف ما تقدمه من دعم ومعونة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كاملة وفي الوقت المناسب؛

٧ - **تسلم أيضاً** بالدور المحوري الذي يمكن أن يكون لشراكة عالمية معززة من أجل التنمية، تُقام استناداً إلى الدروس المستفادة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بهدف دعم خطة إنمائية عالمية بحق لما بعد عام ٢٠١٥، وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت ذاته؛

٨ - **تسلم كذلك** بأن تزايد الترابط بين الاقتصادات الوطنية في عالم ماض في العولمة، وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية قائمة على قواعد، إنما يعنيان أن الحيز المتاح للسياسات الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات المحلية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الدولية، غالباً ما تحكمه في الوقت الحاضر الضوابط والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية، وعلى كل حكومة أن تقوم بالمفاضلة بين المنافع الناتجة عن قبول القواعد والالتزامات الدولية والقيود الناجمة عن فقدان الحيز المتاح للسياسات؛

٩ - **تسلم** بأن السياسات التي تدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة يمكن أن تسهم في الحد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها بما يكفل استفادة الفقراء ومن يعيشون في أشد الحالات ضعفاً إلى أقصى حد من عالم مُعولم؛

١٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين البند المعنون ''العولمة والترابط''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً عن البند الفرعي المعنون ''دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط''.